دورها بالرغم من الجرائم التي ارتكبتهـا ، ففي كثير من الحالات كانت العناصر الاقطاعية التـي تشترى تلك الارض تبيعها للراسمال اليهـودي . وخلال الفترة الممتدة بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ كـان ٦٢،٧ بالمئة من مجموع الارض التي اشتراهـا الصهاينة اراضي ملاكين متواجدين في فلسطين ، و ١٤،٩ بالمئة اراضي ملاكين غائبين ، و ٢٢،٥ بالمئة اراضي فلاحـين صغار بينما كانـت هـذه النسبة ، بين ١٩٢٠ و ١٩٢٢ : ٧٥،٤ بالمئـة اراضي ملاكين غائبين ، و ٢٠،٨ بالمئة اراضـي ملاكين متواجدين و ٣،٨ بالمئة اراضي فلاحـين صغار(٣٣).

ان القوانين التي سنتها حكومـة الانتداب قـد صممت لخدمة اهداف الاستيطان اليهودي ، ورغم انه من حيث الشكل حاولت تلك القوانين الايحاء بوجود ضمانات للفلاح ازاء عملية طرده من الارض التي يعمل عليها ، او عدم ارغامه على البيع ، الا ان هذه القوانين لم تحل دون حدوث ذلـك ، مثل « حادث وادي الحوارث الذي تبلغ مساحته ٤٠ الف دونم ، وحادث قرية شطة البالغة مساحة اراضيها ١٦ الف دونم وحوادث اخرى كثيرة اخذ فيها اليهود الاراضي وشتتوا شمل المزارعـين العرب ، وبسبب ذلك اصبح الخمسون الف يهودي الذين يعيشون في المستعمرات الزراعية يملكـون مليونا و ٢٠٠ الف دونم ، بمعدل ٢٤ دونما للفرد. اما الفلاحون العرب الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ الف فيملكون مساحة تقل عن ٦ ملايين دونم ، بمعدل ١٢ دونما للفرد »(٣٤). وقد ظلت — على سبيـل المثال — قضية ٨٧٣٠ فلاحا طردوا من مرج بن عامر (٢٤٠ الف دونم) الذي باعته عائلة سرسق الاقطاعية البيروتية لليهود معلقة منذ حصول البيع والطرد في ١٩٢١ حتى انتهاءالانتداب في ١٩٤٨(٣٥) « ان كل قطعة ارض يشتريها اليهود تصبح غريبة عن العرب وكأنها اقتطعت من جسم فلسطين ونقلت الى بلاد اخرى » (٣٦). ورغم ان هذا الكلام المؤثر هو لاحد كبار الاقطاعيين الفلسطينيين الذين اسهموا في تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية ، فانه هـو نفسه الذي يقول « يقول اليهود ان عشرة بالمئـة من الاراضي التي ابتاعوهـا كانت من الفلاحـين والبقية من الملاكين الكبار ». وكأنه يجد في هـذا القول ما لا يعجبه فيستطرد : « ولكن الحقيقـة هي ان ٢٥ بالمئة من الاراضي التي ابتاعوها كانت من الفلاحين »(٣٧). وهذا الشعور الخجول عند الاقطاعي المذكور له ما يبرره تماما. فقد بين غرانوت — خبير الاراضي اليهودي — ان مـا كسبتـه ٣ شركات يهودية فقط حتى عام ١٩٣٦ ، (وهو يشكل نصف ما كسبه اليهود حتى ذلك التاريخ) « انما حصلت على ٥٢،٦ بالمئة منه من كبار اصحـاب الارض الغائبين ، و ٢٤،٦ بالمئة من كبار اصحاب الارض المقيمين ، و ١٣،٤ بالمئة من الحكـومـة والكنائس والشركات الاجنبية ، و ٩،٤ بالمئة من الافراد الفلاحين»(٣٨).

كانت عملية الشراء تخلق طبقة متزايدة الاتساع من الفلاحين المعدمين الذين كانوا يتحولون الى عمـال زراعيين موسميين ، ولكنهم كانـوا في الغالـب يتجهون الى المدن ويضحون يدا عاملة غير ماهـرة ورخيصة ، اذ لم يحدث ان « اخرج فلاح مـن ارضه وتأمن على ارض جديدة ، ولا في حادثـة واحدة ، اما التعويض فقد كان قليلا جدا ، ولم يكن سخيا الا في حالة المختار واعيان القريـة ، اما الاكثرية الساحقة فلا »(٣٩). وكـان هـؤلاء يتوجهون في معظم الحالات الى المدن « ان عمال التنظيفات في يافا اكثرهم مـن القرى (بربـرة وخلافها) ، وشركة السجاير والتنباك العربية في الناصرة تقول بان اكثر عمالها قرويون او من اصل قروي»(٤٠). ان ما يحدث هناك يصبح مفهوما «فقد سألنا الشركة (المذكورة) عن عدد عمالها فقالت ٢١٠ ، فسألناها كم دفعت لهم اجورا اسبوعية فاجابت ٦٢ جنيها ، فاذا قسمنا المبلغ على ٢١٠ نحصل على رقم ٢٩ قرشا ونصف وهذا معدل اجرة العامل الاسبوعي»(٤١) (اجرة العاملة اليهودية في ذلك الوقت ، التي تعمل في شركات التبغ كانت تتراوح بين ١٧٠ و ٢٣٠ قرشا يوميا)(٤٢) وحتى على الصعيد الرسمي ، حين كان القروي العربي المعدم ينزح الى المدينة ويجد عملا في دائرة حكومية مثل دائرة الاشغال ، فقد كان الفارق في الاجـر بينه وبين زميله اليهودي في الدائرة نفسها يتجاوز غالبا الـ ١٠٠ بالمئة (٤٣).

وكانت لجنة جونسون — غروسبي قد قدرت متوسط دخل الفلاح العربي سنويا (عام ١٩٣٠) بمبلـغ ٣١،٣٧ جنيها قبل دفع الضرائب ، ولكن هـذا التقرير نفسه اظهر ان الفلاح يدفع ٣،٨٧ جنيهـا تسديدا لثلاث ضرائب ، فاذا حذفنـا ٨ جنيهـات سنوية يدفعها كفائدة على دينه السنوي يصبـح